إجراءات السلامة
ما بين الاحترام والإلزام

عميد عبدالله علي معدي
مدير الإدارة العامة للسلامة

يسهل امتلاك الشيء ولكن الأهم المحافظة عليه.. من هذا المنطلق البسيط فإن السلامة تعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد، حيث إنها تمثل في مجملها (وسائل، وإجراءات، وفهم) المحافظة على أهم ركائز الاقتصاد (الإنسان والمال)، وقد دأبت المديرية العامة للدفاع المدني، وبتوجيهات واتجاهات حكومة خادم الحرمين الشريفين، ممثلة في وزارة الداخلية، وعلى رأسها سمو سيدي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو نائبه، وسمو مساعده للشؤون الأمنية في الاهتمام بكل ما يسهم في راحة وسلامة وأمن الوطن، والمواطن، والمقيم.

وعلى مر السنين يسهم الدفاع المدني في تلافي الخطر قبل وقوعه من خلال دوريات السلامة التي تجوب كامل مدن المملكة، وعلى مدار الساعة؛ لتحديد الخطر وتلافيه، والتأكد من توافر كافة متطلبات السلامة في جميع الأنشطة الصناعية والتجارية والسكنية والترفيهية، محاولين أن يتم ذلك بالإقناع، وينفذ بالاقتناع.

ولكن مع الاتساع العمراني، والصناعي، والتجاري الذي تشهده مملكتنا الغالية، ومع الإقبال الملحوظ للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وحرصًا من المسؤولين على تنامي السلامة ومواكبتها بشكل احترافي وتقني لهذه النهضة الاقتصادية المباركة، فقد خطت المديرية العامة للدفاع المدني خطوات متسارعة، وبدعم سخي من حكومتنا الرشيدة، لتواكب هذا التطور، ومن ذلك توسيع رقعة خدمات الدفاع المدني، وتأهيل رجاله، وتأهيلاً فنياً متخصصاً للتعامل قبل، وأثناء، وبعد الحدث باحترافية.

ومما تم اتخاذه، زيادة في أهمية توفير متطلبات واشتراطات السلامة بشكل يحقق الهدف، ولا يجعل للأخطاء مجالاً، تلك التي قد تخلف خسائر بشرية ومادية تؤثر على استمرارية الإنتاج، فقد صدرت لائحة الجزاءات بموجب قرار صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، رئيس مجلس الدفاع المدني لتحدد المخاطر الواجب تلافيها، وإعطاء الصلاحية القانونية لمجازاة الإخلال بتوفير كافة متطلبات السلامة.

الهدف من ذلك ليس جبي الأموال، وإنما الهدف الجوهري من وراء هذه اللائحة الاهتمام والحفاظ على الأرواح والممتلكات بما لا يدع للمخاطر والحوادث مجالاً؛ لتأتي على أحد منابع النماء والاقتصاد فتعطله بشكل جزئي أو كلي، وقد تم الانتهاء من تدريب لجان النظر، ومفتشي السلامة على تطبيق هذه اللائحة في جميع مناطق المملكة.

ومن هنا فإن الدفاع المدني يتطلع إلى إسهام الجميع في رفع عامل السلامة في كامل المناشط الحكومية والأهلية، وليكن شعارنا: (إنتاج بلا حوادث)، ونتطلع أيضًا أن يكون إنفاذ متطلبات السلامة نابعًا من اهتمام واقتناع بأهميتها ودورها الفاعل في تجنب الحوادث، ونعمل يدًا واحدةً في بناء وطننا ومستقبله التنموي والاقتصادي في إطار حضاري؛ فالسلامة والتقيد بمتطلباتها سمة حضارية تميزت بها البلدان المتقدمة، ومن حق وطننا علينا أن نكرمه ونحيطه بما يستحقه منا من عطاء وولاء، وإنتاج مستمر ونكران للذات.

سائلين المولى جلت قدرته أن يجنب بلادنا، وبلاد المسلمين شر الحوادث والكوارث، وأن يحفظ لنا أمن وطننا في ظل الرعاية الكريمة والموفقة بإذن الله.